

منه باعتبار ان معمول المصدر ليس منسلا للضمير في حال لان معمول المصدر
 كاف الخطاب ومما حد بحال الضمير المستتر وذلك واشد منه قوله
 على رضى الله عنه وكثر عصبية بالنسبة مع اتفا المصدر بالكلمة فعبارة
 حال من ضمير الجبر والتقدير ونحن نختص عصبية انتهى والسألة الرابعة ان
 يكون المبتدأ واقفا بعد واو المعصية الصريحة تلك الواو بمعنى
 المعصية وذلك بان تكون الواو نوصاف المعصية تسمى لا تختم غيرها هذا
 ما يظهر العبارة وقال البعض قولنا المعصية بما المتبادر منها المعية لا معنى
 النصل المعمود والافاحتمال غيرها كما يبرأ شبهة كما سيأتي بيانه في التمثيل
 فان لم تكن الواو نوصافها اي في المعية كما اذا قلت زيد وعمرو امرت
 الاخبار باقتراحها كما ذكره ابي الجبر لعدم التخصيص على المعية وجاز
 الحد في الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم عند اقتضائها على ذكره
 المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وقد انتهت المسائل الاربعة
 وقد استدل كل الرضى خامسة وهو ما اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بكون علم
 واجيب بان لم يثبت الحد في الخبر في نحو زيد في الدار اي حصلات
 تقدير الخبر لامر لفظي لا يساعد المعنى والمعنى جاكم بان الخبر في الدار ليس الا
 وذكر اوجيان سادسة وهي قوله حسبك بين الناس فانه مبتدأ محذوف
 الخبر وجوب الدالة المعنى عليه والتقدير حسبك المسكوت بين الناس
 وقد اعلت قول الجمهور ان ضمته حسب صفة اعراب لاسنا وقد اشار المصنف
 الى امثلة ما تقدمت من المسائل الاربعة حال كونها اتيانها لها على طريق
 اللف مصدر لثمة مند نشره والشيء بالشيء منه اللف مفصل معنى
 اللغ الخرج وفي الاصطلاح ان يذكر شيئا او شيئا اما تفصيلا فيتم على
 كل واحد منهما او النشر مصدر بسط الشيء اذ نشره وفي الاصطلاح ان يفيض
 على شيئا بعبارة ما نصر عليه في اللف بحيث يكون الاول للاول والثاني للثاني

حزان يقول قدوه ووجه عمن ويراد ويكون على العكس حزان يقول في المسألة المذكورة
 قدوه ووجه من وعمن ولما في اللف والنشر قسم الشا حالي وعلان ياق لفظ واحد
 يشتمل على متعدد ثم يذكر اشياء على عدد ما ذكرته كل واحد منها يرجع الى واحد من
 المتقدم وتقفوا للعقل في كل واحد لا يطيق به لان تحتاجان تنص على ذلك
 مثاله ان معمول اربعة ثلاثة بدر وعصن وطبي والاول المراد اكثر ولنا
 مشى عليه الشيخ في الذكر قوله عقول لا ان تنزل كما مومنين هذا مثلا السألة
 الاولى فان من انهم مبتدأ والخبر محذوف بخبر ان يكون مطلقا فيكون
 محذوف واجوبا وهو موجودون ويجوز ان يكون منبدا اي لولا انتم
 صدقتمونا بديل محذوف ناكم ولولا حرف في بديل على امتناع الشا في وجود
 الاول واللام من الخبر لتؤكد وهذا الشا كما ترى كما تغلق فقد امتناع
 على النسبة اي نسبة الخبر الى المبتدأ وقد تقدم ان حذف الخبر فيه
 دليل جائز لا واجب وهو صدق التمثيل للسائل التي يجري بها
 حذف الخبر ولا يجب حذفه الا اذا كان كونا مطلقا فالاولى
 التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وقد قد منا مثال المطلق
 والمفتيد وقد علمت ان هذا المثال ختم ان يكون الخبر فيه مطلقا
 واما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه يعنى الخبر معلوم
 بمقتضى لولا اذ هو دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه
 هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ اذ قيل لولا ان زيد
 لا كرمتك لم يسلك وان وجوده يمنع من لا كرمك فصح الحد في تعيين
 المحذوف وجب على الحد في الخبر لصد الجواب سده اي سد المحذوف
 وحلوله محله والخبر مقدم اذ كان ان زيد الماضيا اذا كان ان زيد
 المستقبل عند سبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان
 متعلق بمحذوف ومثالا السألة الثانية نحو قولك لمرك لا فغان